تفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية)

بحث مُستَل من رسالة ماجستير في المحاسبة

إعداد

أ. أحمد عشري رجب السيد
باحث ماجستير في المحاسبة
معهد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بني سويف
shrya723@gmail.com

د. إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة، جامعة بني سويف

د. محمد عبد العزيز أبو العلا
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة، جامعة بني سويف

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية
كلية التجارة – جامعة دمياط
المجلد الخامس - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

السيد، أحمد عشري رجب؛ **عبد الهادي**، إبراهيم عبد الحفيظ؛ **أبو العلا**، محمد عبد العزيز (٢٠٢٤). تفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢)ج٢، ١١٢٣ - ١١٥٤.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

تفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية)

أ.أحمد عشري رجب السيد؛ د. إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي؛ د. محمد عبد العزيز أبو العلا

المستخلص:

هدف البحث : يهدف البحث لتفعيل دور المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

منهجية البحث :استخدم الباحث قوائم استقصاء للحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة التطبيقية ، وقد تم تطبيق البحث على عينة مفردة مكونة من ١٠٠ مفردة من العاملين بإدارات المراجعة الداخلية بالشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بالبورصة المصرية .

الكلمات المفتاحية:

المراجعة الداخلية ، إدارة المخاطر ، الدور التوكيدي ، الدور الاستشاري

أولا: المقدمة ومشكلة البحث:

نظرا للتطور والتغيير الذي شهده النشاط الاقتصادي , ولمواكبة هذا النمو الذي انبثقت عنه عدة وظائف أخرى يصعب عليها التحكم فيها جميعا , كما تعددت الأطراف المتعاملة معها , مما دفعها إلى إيجاد وسيلة تضبط وتقيم وتحمي ممتلكاتها من الضياع وتسعى لاكتشاف المخاطر والحد منها وتؤكد على مدى التزامها باللوائح والقوانين وأيضا الاستمرار لتحقيق الأهداف الذى تم التخطيط لها مسبقا وبالتالي تقوم بعملية تنظيم شامل لطرق أداء العمل والإشراف عليه وتوجهيه ومراجعته ومحاسبة القائمين بالأعمال لضمان صحة التنفيذ والتطبيق وذلك من خلال الدور الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية والذى يهدف إلى تأمين المشروعات وإضافة قيمه لها من خلال الدور التقييمي المستقل داخل المنشاة لفحص وتقييم اعمالها ونشاطاتها لتقديم الخدمات للمنشآت ككل، بهدف مساعدة اعضاء وموظفي المنشاة لزيادة الكفاءة والفاعلية في ادائهم وتحمل مسؤولياتهم من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقييمات وتقديم التوصيات والاستشارات حول الانشطة التي تم مراجعتها (محمد ،٢٠١٥).

كما أشار (مجاهد ،٢٠٠٦) أنه نتيجة لحدوث بعض الانهيارات الاقتصادية في بعض الشركات العالمية ترتب عليه صدور قانون (**sox**) والذى أكد على منع المراجع الخارجي من تقديم خدمات المراجعة الداخلية لنفس العميل من وأيضا تقديم تقرير عن كفاءة نظام الرقابة الداخلي خلال القسمين ٤٠٤,٣٠٢والذى تعاظم معه دور المراجعة الداخلية كأحد أطراف الحوكمة من خلال تقديم الخدمات التوكيدية والاستشارية باستقلالية وموضوعيه ليشمل كافة الأنشطة لمعرفة مدى كفاءتها وفاعليتها واكتشاف الحقائق والحد من المخاطر وتقديم التوصيات والمعلومات للإدارة العليا وذلك للتغلب على نقاط الضعف ودعم نقاط القوه لتساعد المنشئات على زيادة القيمة المضافة لها.

وفي ضوء ما سبق عرضة يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات البحثية الاتية:

- ما الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة وتأثيرها على كفاءة وفاعلية الأنشطة؟
- ما دور المراجعة الداخلية في تقييم واكتشاف المخاطر والحد منها؟
- ما دور المراجعة الداخلية في تخطيط المخاطر والحد منها؟

ثانيا: هدف البحث:

حيث يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تفعيل الدور الإستراتيجي للمراجعة الداخلية للحد من المخاطر ويتفرع منها الأهداف التالية كتالي:

- دراسة الدور الحديث للمراجعة الداخلية في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية.
- دراسة الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة وتأثيرها على كفاءة وفاعلية الأنشطة.
- دراسة دور المراجعة الداخلية في اكتشاف المخاطر والحد منها.

ثالثا: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال الدور الحديث للمراجعة الداخلية في ظل التغيرات والتطورات والأزمات الاقتصادية والذى يقوم بفحص وتقييم كافة العمليات والأنشطة مما يساعد على اكتشاف المخاطر والحد منها .

رابعا: منهجية البحث:

لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث وأهدافه الفرعية أعتمد الباحث على فهم الدور الهام للمراجعة الداخلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال المنهج الاستقرائي ومنهج تحليل المحتوى وذلك من خلال استقراء الكتابات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكتابات الخاصة بالتنمية المستدامة , والكتابات والكتب الخاصة بالمراجعة الداخلية والنشرات الدولية الخاصة بالمنظمات المهنية الدولية وذلك لتجميع المعلومات والعناصر الرئيسية للبحث وتفسيرها وتحليلها للتعرف على دور المراجعة الداخلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

خامسا: فروض البحث :

ويقوم البحث على فرض رئيس وثلاثة فروض فرعية كالآتي :

- **(H1)**: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتفرع من الفرض الأول الرئيسي ثلاثة فروض فرعية:

H11 : توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى النوع (الجنس).

H12: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى مدة الخبرة.

H13 : توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى المستوى التعليمي.

سادساً: خطة البحث:

الفصل الأول:

١- المراجعة الداخلية في ظل قانون **sox**.

٢- الدور الاستشاري للمرجع الداخلي.

الفصل الثاني:

١- المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر.

٢- كيفية قيام المراجعين الداخليين بتخطيط المخاطر والحد .

الفصل الثالث :

الدراسة الميدانية – نتائج الدراسة – التوصيات – التوصيات ببعض البحوث المستقبلية .

الفصل الأول

المراجعة الداخلية في ظل قانون SOX

مقدمة:

ظهرت مستجدات وتحديات اقتصادية واجتماعية خلال السنوات الأخيرة والتي فرضت نفسها على المستوى المحلي والدولي نتيجة للانهيارات الاقتصادية التي تعرضت لها الأسواق المالية من حيث الإخفاقات المالية والمحاسبية المؤثرة لشركة إنرون Enron عام ٢٠٠١م، وشركة ورلدكوم Worldcom عام٢٠٠٢م في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة الغش والتلاعب المحاسبي المتعمد في القوائم المالية والفساد الإداري والأخلاقي لإدارات الشركات المختلفة. وقد انعكست هذه التطورات والتغيرات في بيئة الأعمال إلى زيادة اهتمام المنشآت للحصول على تأكيدات موضوعية حول أنشطة إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة والرقابة وذلك من خلال الدور الحديث للمراجعة الداخلية الذي تطور وأصبح يشمل مراجعة كل العمليات والأنشطة المالية والإدارية والقانونية، وقد ساعد قانون ساربنس اوكسلي الذي تم إصداره عام ٢٠٠٢م من خلال الكونجرس الأمريكي على تفعيل المراجعة الداخلية وتطويره ليشمل كل العمليات داخل المنشآت (راضي، ٢٠١٤، ص ٢٠).

ويستهدف هذا الفصل التعرف على دور المراجعة الداخلية في إدارة الشركات بدورها الاستشاري في تفعيل حوكمة الشركات من خلال:

١/١ ما هيه وطبيعة المراجعة الداخلية.

٢/١ الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية .

١ /١ ماهية وطبيعة المراجعة الداخلية:

أشار (فداء، ٢٠١٥م) بأنها نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة خلال اتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها أداة تقييمية فعالة داخل المنشأة بغرض خدمتها من خلال مراجعة كافة العمليات المالية والتشغيلية (عتش، ٢٠١١، ص٦٦).

عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية IFACI في موقعه الرسمي على أنها نشاط تقييمي مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنشأة على درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح فيما يخص ذلك والمساعدة في خلق قيمة مضافة (سحر عبد الرازق، ٢٠١٧، ص١٠).

ويرى الباحث :

الدور الهام والفعال للمراجعة الداخلية في الشركات من خلال التقييم الموضوعي لأداء كافة العمليات المالية والتشغيلية ، وتقديم النصح والمشورة والتي تهدف إلى التغلب على كافة المشاكل والمخاطر مما يترتب عليه الاستخدام الأمثل للموارد وتعظيم قيمة الشركة.

١/١ / ١– مراحل تطور عملية المراجعة :
ظهرت الحاجة للمراجعة الداخلية نتيجة تزايد عدة عوامل منها كبر حجم الوحدات الاقتصادية وظهرت الحاجة الماسة لها لمنع حدوث حالات الغش والاختلاس وزيادة حالات الإفلاس ، وقامت بتقديم كافة التأكيدات لأصحاب المصالح في الشركات عن جميع العمليات التشغيلية والإدارية بطريقة ملائمة وموضوعية من خلال إضافة تأكيدات عن عدالة القوائم المالية للمراجع الخارجي ، ومع ظهور نظرية الوكالة وانفصال الملكية عن إدارة الشركات. وظهور الشركات الضخمة وتطور المجال الإداري وتقسيم العمل وتطور نشاط المحاسبة في فروع الشركات والذى تطور معه دور المراجعة الداخلية بشكل ملموس والتي لم تعد مهمتها مقتصرة على مراجعة العمليات المالية فقط بل أتسعت معه وظيفتها ومفهومها وأهدافها وشملت تقييم فعالية وسائل الرقابة لتشمل كافة الأنظمة التشغيلية والتنظيمية
(حجازي ،٢٠١٠).

- قسم (سرور، ٢٠١٤، ص ٢٠) التطور في مفهوم المراجعة الداخلية إلى ثلاث مراحل وهي:

١- مرحلة التوكيد الإداري والمحاسبي:

يتمثل دور المراجعة الداخلية في هذه المرحلة في الفحص والتحقق والتقييم المالي والمحاسبي وتقييم مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية ودقة البيانات والمعلومات والالتزام بالسياسات والإجراءات التي تحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.

٢- مرحلة التوكيد الشامل:

هو التحقق والتقييم والرقابة لكافة أنشطة المنشأة، وتنوعت أنشطة المراجعة الداخلية لتشمل المراجعة المالية والتشغيلية والبيئية والاجتماعية.

٣- مرحلة التوكيد والبناء:

في هذه المرحلة تبنت المراجعة الداخلية كمهنة مدخل القيمة المضافة في أداء دورها كنشاط تأميني واستشاري للمستويات الإدارية المختلفة لتحسين مستوى الجودة في الأداء بهدف إضافة قيمة حقيقية للمنشأة من خلال الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية.

٢/١/١ أهداف المراجعة الداخلية:

أشار (الأمين، ٢٠١٠، ص ٣٩) أنها تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة العملية والرقابة الذاتية ومحاولة اكتشاف التلاعب والتزوير والأخطاء المحتمل وجودها في البيانات والمستندات والسجلات ووضع ضوابط لمنع تكرارها.

ويمكن تقسيمها إلى أهداف أساسية أهما:

١- التأكد من اتباع السياسات والإجراءات الموضوعة والالتزام بها.
٢- تقييم السياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.
٣- المحافظة على الموارد والأموال من الاختلاسات وسوء الاستخدام.
٤- التحقق من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في صنع القرارات ورسم السياسات والخطط.
٥- اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية.

٣/١/١ أهمية المراجعة الداخلية:

يرى (عشماوي، ٢٠٠٦، ص ٢٢٦) أن أهمية المراجعة الداخلية تكمن في أنها:

١- خدمات وقائية للتأكد من وجود حماية كافية للأصول وحماية السياسات الإدارية ومدى الالتزام بها.
٢- خدمات تقويمية للتأكد لقياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المشروع ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.
٣- خدمات بناءة لتقديم الاقتراحات والتحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع.
٤- المراجعة الداخلية تجنب المنشأة التكاليف المادية المرتفعة و تخفيض المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ عملية المراجعة الخارجية بينما يمكن للمراجع الداخلي لأن يقوم بهذه المهمة خلال وجوده في المنشأة ومراجعة كافة العمليات المالية والتشغيلية على مدار العام مما يترتب عليه تقليل تكاليف المراجعة الخارجية.
٥- إن اطلاع المراجعين الداخليين على كافة تفاصيل المنشأة وتعاملهم مع كافة المستويات الإدارية يوفر لهم المعلومات التي تساعدهم على تكوين معارفهم بكافة عمليات المنشأة مما يسهل عملية المراجعة.
٦- تعتبر المراجعة الداخلية أداة تستخدمها الإدارة في رصد فعالية العمليات والتقيد بسياسات المنشأة مما يتيح لها تقويمًا موضوعيًا وواقعيًا للعمليات المختلفة.
٧- التحقق من صحة ودقة المعلومات الواردة في التقارير المالية مع ضمان التزام الوحدات المحاسبية بالتعليمات المحددة لإعداد التقارير والتي يتم الاعتماد عليها مستقبليًا.
٨- تساعد المنشأة في إعداد برامج تدريب جيدة لأفراد الإدارة وتزويدهم بالمهارات التخطيطية والتنظيمية والتحليلية والرقابية.

٤/١/١ الأبعاد الحديثة للمراجعة الداخلية:

أشار (أبو حجر، محمد، ٢٠١٤، ص٢٤) إلى أن الدور الحديث للمراجعة الداخلية في تفعيل وتحسين وتطوير حوكمة الشركات بمنظمات الأعمال المختلفة يتحقق من خلال ما تقدمه من وظائف وأنشطة وخدمات متعددة منها:

١- أنها حلقة الوصل بين أطراف الحوكمة المختلفة للشركات، حيث أن المراجعة الداخلية تمثل أداة خدمة وحلقة وصل بين إدارة المنظمة ولجان المراجعة كأطراف داخلية من جهة وبين المراجع الخارجي والمستثمرين كأطراف خارجية من جهة أخرى.
٢- تقدم الخدمات التأكيدية والاستشارية لمختلف الأطراف بالحوكمة وكذلك المهتمة بمنظمة الأعمال سواء كانت داخلية أو خارجية.
٣- يتضمن الدور الحديث للمراجعة الداخلية مجموعة من التوجهات وهي توجه إشرافي من خلال المراجعة المالية، توجه إداري من خلال مراجعة العمليات والمراجعة الإدارية، توجه رقابي من خلال فحص فعالية الرقابة الداخلية، توجه حوكمي من خلال المراجعة الاستراتيجية ومراجعة المسئوليات ومراجعة مجلس الإدارة، كما تقوم بتوفير تأكيد موضوعي عن مدى كفاءة وفعالية عملية تقييم المخاطر وإدارتها والرقابة عليها مع استمرار تقديم الاستشارات والنصائح لتطوير ذلك.

كشف الواقع العملي من خلال ما حدث من انهيارات لكبرى الشركات العالمية حيث أن الاقتصار على الدور التقليدي لوظيفة المراجعة الداخلية من مراجعة الالتزام وتقييم الرقابة الداخلية لم يعد كافيًا وملائمًا لتحقيق وتلبية متطلبات أصحاب المصالح المختلفة، وهو ما أدى إلى توسيع نطاق وأهداف المراجعة الداخلية لتحقيق الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة والمساهمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة وتوفير المعلومات التي تدعم من قدرة الإدارة على إتخاذ القرارات التي تحقق أهداف المنشأة وبالتالي فإن المراجعة الداخلية الحديثة تسعى إلى تطوير وتحسين الأداء للمنشأة وإضافة قيمة لها، وعلى ذلك فإن ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية قد تغيرت من المستوى التنفيذي إلى ممارسة هذه الأنشطة على المستوى الاستراتيجي، وأكد معهد المراجعين الداخليين إن وظيفة المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكيد وتقديم الأنشطة الاستشارية وتهدف إلى إضافة قيمة. (محمد، ٢٠١٥، ص ٢٢٣).

٥/١/١ أنواع المراجعة الداخلية:

يمكن تقسيم المراجعة الداخلية إلى عدة أقسام أهما:

١/٥/١/١ المراجعة الداخلية المالية:

تعرف بأنها الفحص الكامل والمنظم للقوائم والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية واي متطلبات أخرى

للشركة (سواد، ٢٠١٠، ص ٩٥-٩٦).

٢/٥/١/١ المراجعة الداخلية التشغيلية:

هي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية ولهذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المنشأة، وإن هذا النوع من المراجعة قد وسع من مجال المراجعة الداخلية التقليدية التي تركز على المراجعة المالية والمحاسبية، ليقوم المراجع بفحص كافة النشاطات داخل المنشأة ويقوم بتقييم هذه النشاطات من أجل معرفة مواطن الضعف في الأداء، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينه، والتأكد من الالتزام الكامل بالأنشطة (المدلل، ٢٠٠٧، ص٤٤).

٣/٥/١/١ مراجعة الإلتزام وتهدف للتأكد من أن المنشأة تعمل بما يتفق مع القوانين والتعليمات المنظمة لعملها أو الالتزامات التعاقدية المفروضة عليها بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المقررة من الإدارة.

٤/٥/١/١ مراجعة العمليات وتهدف إلى إختبار ما إذا كانت وظائف المنشأة تنجز بشكل فعال وبكفاءة.

٦/٥/١/١ مراجعة الأداء وتتضمن مراجعة الاقتصادية والفعالية وهي مراجعة برامج أو نشاط يتعلق أساسًا في الفعالية الاقتصادية لوظيفة معينة، وهي تركز على مراجعة نشاط محدد لتحديد كفاءة المخرجات.

٢/١ الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية:

نظرًا للانهيارات المالية لكبرى الشركات العالمية والذي أدى إلى صدور قانون ساربنس أوكسلي عام ٢٠٠٢ والذي أشار إلى الدور الحديث لإدارة المراجعة الداخلية في تقديم الخدمات الاستشارية، والذي أكد على ضرورة تحسين دور المراجعة الداخلي ليدعم أو يصبح أحد الدعائم من خلال التأكيدات وتقديم الاستشارات حيث قدم قانون أوكسلي عمليات إدارة الخطر وعمليات حوكمة الشركات كأحد الدعائم من خلال الهيكل التنظيمي للمنشأة، والذي أوجب وضع المراجعة الداخلية في المكان الصحيح لتقديم التأكيد والاستشارات دون إفساد الموضوعية والاستقلال (عبد الحفيظ، ٢٠٠٦، ص ٦٨٢-٦٨٣).

أشارت (القباني، ٢٠٠٦، ص٢٦) إلى أن معهد المراجعين الداخليين أصدر تعريف للمراجعة الداخلية حيث عرفها بأنها نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائدات وتحسين عمليات المنشأة

ومساعدتها في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية ومنظمة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة.

١/٢/١ الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات:

إن المراجعة الداخلية أصبحت تضلع بمسئولية واسعة تجاه الشركة نفسها وتجاه حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة، بالإضافة إلى قيامها بتقديم الخدمات الاستشارية للشركة، وتسهم إسهامًا كبيرًا في توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات داخل الشركة وخارجها مما يؤدي بدوره إلى الإستخدام الفعال للموارد التنظيمية للشركة، ومن أهم سمات تطوير المراجعة الداخلية هي تحسين وتطوير وتقويم عمليات حوكمة الشركات كأحد أهدافها، إذ أصبحت المراجعة الداخلية جزءًا هامًا ومتمم وضروري في هيكل حوكمة الشركات (سلطان، ٢٠٠٥).

إن المراجعة الداخلية تكتسب أهميتها كإحدى آليات الحوكمة من خلال دورها الإيجابي كنشاط مضيف للقيمة في توفير إشارات تحذيرية عن وجود ممارسات غير قانونية حيث تعمل على تقديم الخدمات التأكيدية من خلال الفحص الموضوعي وتقييم الأنشطة المالية والتشغيلية وعمليات الحوكمة بالإدارة، وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية من خلال توفير معلومات للإدارة عن تقديم الاستشارات والتوصيات للارتقاء بمستوى الأداء، وتحقيق الإتصال الفعال بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة (فداء، ٢٠١٥).

٢/٢/١ الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في الرقابة الداخلية:

إن الأنشطة الإستشارية للمراجعة الداخلية في مجال الرقابة الداخلية تتضمن المشاركة في نظم الإدارة البيئية EMS وتحديد مدى توافر برامج تدريب للعاملين بالشركات لتعريفهم بالتشريعات والقوانين واللوائح التي يجب الالتزام بها، وأيضًا توفير تقارير ذات نماذج مختلفة عن أنشطة منظمة الاعمال سواء كانت دورية أو مستمرة (Cohen, et al., 2012).

تعتمد معظم الإدارات حاليًا على وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز نظم الرقابة الداخلية لديها، حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف الأجزاء في المنشأة دون استثناء، ومراجعة كافة العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية لذا يمكن القول بأن نطاق المراجعة الداخلية لا يقتصر على فحص وتقييم نظم الرقابة الموضوعة لتحقيق الكفاية والفعالية في بلوغ الأهداف، بل أمتد ليشمل أيضًا تقييمًا للأهداف نفسها وما دونها من خطوات (Azeez, 2016).

٣/٢/١ الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:

تقوم المراجعة الداخلية بالعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر، ومن المحتمل أن تكون المراجعة الداخلية هي الوظيفة الوحيدة داخل المنظمة التي يكون لها فهم عميق بالمخاطر والرقابة وتتولى تقديم المشورة لإدارة المخاطر والرقابة على كل العاملين في المنشأة، وتقديم تأكيد مستقل وموضوعي لمجلس الإدارة عن مدى كفاءة وفعالية وأنشطة إدارة المخاطر الأخرى في كل المنشأة وبذلك فإن المراجع الداخلي يستطيع كخبير استشاري أن يساهم في تهيئة بيئة المنشأة لمواجهة إدارة المخاطر من خلال تحويل نظام الرقابة الداخلية إلى نظام لرقابة المخاطر ثم تقييم هذا النظام الجديد لأغراض المراجعة (السيد، ٢٠١٩).

تعتبر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر أحد أهم الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية، حيث أنها لا تقدم فقط اقتراحات تتعلق بتخفيض المخاطر الحالية التي تهدد المنشأة، بل تتوقع المخاطر المحتمل حدوثها، حيث نلعب دور أكثر فعالية في حماية المنشأة من تأثير المخاطر المختلفة وتدعم استمراريتها (خميس، ٢٠١٢).

الفصل الثاني
دور المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر

مقدمة:

تعبر المراجعة الداخلية أحد الأنشطة المهمة داخل المؤسسات فهي أداة من أدوات الإدارة لما تقدمه من الخدمات للإدارة العليا عن طريق تقييمها الدائم والموضوعي والمحايد لمختلف الأنشطة، كما أن الدور الاستشاري لها يساعدها على تحسين عملياتها فلم يعد دور المراجعة الداخلية يقتصر على الفحص والتقييم لأنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت في الوقت الراهن ونتيجة للتغيرات التي أدخلتها المنظمات المهنية الدولية المنظمة لنشاط المراجعة الداخلية أصبحت المراجعة الداخلية تهتم بأنظمة إدارة المخاطر، حيث يوضح معهد المراجعين الداخلي على الدور الجوهري للمراجعة الداخلية في تقديم تأكيد موضوعي إلى الإدارة العليا عن مدى فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر لمساعدتها التأكد من أن مخاطر المنشأة تم إدارتها بشكل ملائم (عبد اللطيف، ٢٠١٧).

ويستهدف هذا الفصل التعرف على إدارة المخاطر في المنشآت ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر من خلال:

٢/١ المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر.

٢/٢ كيفية قيام المراجعين الداخليين بتخطيط المخاطر والحد منها.

٢/١ المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر:

١/٢/١ المخاطر:

وقد عرفت الجمعية المصرية لإدارة الأخطار في معيار إدارة الخطر، بأن الخطر هو مزيج مركب من احتمال تحقق الحدوث ونتائجه ويتضمن جميع المهام وإمكانية تحقيق وأحداث ونتائج تؤدي إلى تحقيق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح.

المخاطر هي عبارة عن جميع التهديدات أو الآثار السلبية التي تتعرض لها منشآت الأعمال في الوقت الحالي أو قد تتعرض لها في المستقبل، والناتجة عن أحداث غير مرغوب فيها، والتي تعوق أو قد تعوق المنشأة عن تحقيق أهدافها، سواء أهدافها في الأجل القصير والتي تتمثل عادة في تقديم سلعة أو خدمة تحقق بها مستوى ربحية معين، أو في الأجل الطويل والتي تتمثل في البقاء والاستمرار في المستقبل (منصور، ٢٠٠٥، ص٥٤).

وعرف معهد المراجعين الداخليين المخاطر بأنها إمكانية حدوث حدث ما قد يكون لها تأثير سلبي على تحقيق الأهداف ويتم قياس المخاطر من حيث أثارها واحتمالية حدوثها (IIA, 2010).

وقد عرفت المخاطر بأنها أحد المفاهيم التي تستخدم للتعبير عن الأحداث المتوقع أن تقع في المستقبل والتي تؤثر بشكل ملموس على قيمة المنظمات الاقتصادية، وتعيق مسير تحقيق الأهداف وهي الأحداث التي قد تشكل خسارة مادية نتيجة القيام بنشاط معين يتصف بعدم الانتظام مع الأهداف والمعايير (غانية، ٢٠١٥، ص١١).

٢/٢/١ تعريف إدارة المخاطر:

عرفت إدارة المخاطر بأنها نشاط يشمل تحديد المخاطر وتطوير خطة لإدارة ومعالجة تلك المخاطر باستخدام الموارد الإدارية المتاحة، وتهدف إدارة المخاطر إلى تخفيض المخاطر المختلفة للأنشطة إلى المستوى المقبول والتعرف على التهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أهداف المنشأة (مسعود، ٢٠١٣، ص٢٥)

كما عرفت لجنة COSO إدارة المخاطر عبارة عن عملية تنفذ بواسطة الإدارة والأفراد في الوحدة، ويتم تطبيقها من خلال إعدادها كاستراتيجية داخل الوحدة. وتهدف إلى التعرف على الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على الوحدة، وإدارة الماطر تكون في حدود الرغبة في المخاطرة المقبولة، وذلك لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف الوحدة (COSO, 2004, p.2).

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن إدارة المخاطر تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها وذلك عن طريق مشاركة الأقسام في الوحدات الإدارية ابتداء من مجلس الإدارة وصولًا إلى وحدة إدارة المخاطر والموظفين والعاملين في المنشآت فكلما كانت إدارتهم رشيدة وفعالة في مواجهة المخاطر كلما ساعد ذلك على تحقيق أهداف المنشأة وزيادة قيمتها الاقتصادية لها.

٣/٢/١ أنواع المخاطر:

هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أية منشأة بالنسبة إلى عملياتها والتي تعوقها عن تحقيق أهدافها ومنها:

- **المخاطر الاستراتيجية**: وهي المخاطر التي تؤثر على الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقد تكون مخاطر سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث تمثل المخاطر السياسية والاجتماعية السائدة بالبلد والناتجة عن تغيرات في الحكومات وغيرها مما يؤثر على نشاط الوحدات الاقتصادية ويعيق تحقيق أهدافها (الجندي، ٢٠٠٨، ص٢٧٩).
- **المخاطر التشغيلية Operations Risks:**

  هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من أحداث خارجية. والمخاطر التشغيلية هي اكثر ارتباطًا بالمشاكل الداخلية مثل احتيال الموظفين وقيادة الشركات (النجار، ٢٠١٣، ص٤٩).

- **المخاطر المالية Financial:**

  وتتمثل في أي خسارة بسبب الظروف الاقتصادية مثل تقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والمشتقات المالية ومخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان (Fredrick, et al., 2014, p.172)

- **مخاطر تكنولوجيا المعلومات Information Risk:**

  هي المخاطر التي تنتج نتيجة وجود مشاكل وأخطاء في التطبيقات والتغيرات غير المنسقة أو غير الموثقة في البرامج، أو عدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج المصممة بشأن التطبيقات وعدم كفاية إجراءات أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتقنية المعلومات، أو عدم توافر

الإمكانيات اللازمة للتعامل مع التغيرات في البيئة المحيطة، أو عدم وجود كادر مؤهل بشكل جيد لإستخدام تكنولوجيا المعلومات (جوهرة وآخرون، ٢٠١١، ص١٤).

- **المخاطر القانونية Regulatory Risk:**

تنشأ بسبب الإخلال أو عدم الإلتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعمدة أو عند تحقيق الحقوق والإلتزامات (حسين، ٢٠٠٨، ص٢١٠).

- **مخاطر السمعة Reputation Risk:**

تحدث نتيجة فقدان العلامة التجارية بسبب إنطباعات سلبية عن المنشأة تؤدي إلى حدوث خسائر في التمويل وتحول العملاء إلى شركات منافسة، وقد تكون ناجمة عن سلوكيات غير أخلاقية وغير قانونية وممارسات غير مقبولة من العاملين والإدارة (أسيا، ٢٠٠٩، ص٣٤).

- **المخاطر السياسية Political Risk:**

هي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة التغير في السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية بحيث تتعرض الشركات لمشاكل في البلدان الخارجية مثل التغير في الحكومات وسياستها (آل شبيب، ٢٠٠٧، ص١٦٤).

٣/١/٢ دور إدارة الخطر في تحقيق أهداف المنشآت:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات.
- المساعدة في تحقيق أهداف الحوكمة.
- الحد من عنصر المفاجأة والتعرض لأزمات يصعب السيطرة عليها.
- تحسين تحقيق الوصول إلى الأهداف المخططة.
- المساهمة بشكل مباشر في زيادة الأرباح، وذلك من خلال السيطرة على التكاليف والخسائر المترتبة على المخاطر.
- المحافظة على سمعة المنظمة وتوفير الحماية اللازمة لها.
- المساعدة في الاستخدام الكفء لرأس المال والتخصيص الملائم والكفء للموارد المتاحة (IIA, 2004).

٢/٢ كيفية قيام المراجعين الداخليين بتخطيط المخاطر والحد منها:

إن تخطيط المخاطر وتقييمها وإدارتها تعد من العوامل الرئيسية في نجاح الشركات ونموها وإستمرارها وتحقيقها لأهدافها، حيث أن الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من ان أنشطة الشركة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة ومراقبة المخاطر ومتابعتها وذلك لاكتشاف أية انحرافات وتجاوز لسقف المخاطر من قبل الإدارة العليا، وتخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة إلى المستوى المقبول من طرف الشركة.

برز الدور الهام لإدارة المراجعة الداخلية في القيام بإمداد المنشآت بالمعلومات والتقارير التي تؤكد أن المخاطر التي تتعرض لها المنشآت قد تم إدارتها بما يتناسب مع التغيرات التي تحدث في محيط المنشآت، وذلك خاصة حيث أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالدور الإستشاري في إدارة المخاطر، والسيطرة على المخاطر وتقليلها إلى الحد المسموح به، حيث أن الدور الأساسي للمراجعين الداخليين في المنشآت هو تقديم تأكيدات بأن المخاطر تم تقييمها وإدارتها بشكل يسمح بالكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة إضافة

إلى تقديم الاستشارات الفنية والإدارية مما زاد من أهمية عمل إدارة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء الإداري والمالي للمنشآت (مقلد، ٢٠١٨، ص٧٢)

أشار (Lansiluoto, et al. ,2016) أنه تم ملاحظة أن دور إدارة المراجعة الداخلية من حيث تقييم وتحسين إدارة المخاطر ليس دورًا جديدًا بشكل مطلق، لأن المراجعة الداخلية كانت ومازالت هي التي تقوم بالدور المحوري في مساعدة الإدارة في المخاطر التي تتعرض لها، ولذلك ينظر إلى إدارة المراجعة الداخلية على أنها شريك أساسي في إدارة المخاطر من خلال مراجعة وتقييم ودعم تطوير وتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر.

فهذه الخطوات تعتبر إطار عمل إدارة المخاطر، والذي يتم الاستعانة بإدارة المراجعة الداخلية في جميع هذه الخطوات.

نظرًا لتنوع المخاطر التي قد تواجهها المنشآت سواء كانت مخاطر داخلية أو خارجية، فإن وضع وتحديد الأهداف الرئيسية للمنشأة يعتبر شرط أساسي لقياس احتمالات حدوث المخاطر وتحديد أسلوب التعامل معها، وذلك لأن أهداف المنشأة ترتبط بمدى قابليتها على تحمل المخاطر، وما لهذه المخاطر من تأثير على تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإن وضع تحديد هذه الأهداف الرئيسية للمنشأة وإيصالها بطريقة ملائمة لجميع المستويات الإدارية ولجميع الفروع والأقسام هو شرط أساسي لتحديد الأحداث ولتقييم احتمالات حدوث المخاطر ومدى تأثيرها على أهداف المنشأة، وتحديد رد الفعل المناسب تجاه هذه المخاطر ويأتي دور المراجعة الداخلية في هذه المرحلة من خلال قيامها بتخطيط عملية المراجعة للتأكد من مدى اتساق الأهداف الفرعية الخاصة بالمستويات الإدارية والفروع والأقسام مع الأهداف الرئيسية للمنشأة، وأنه تم إيصال هذه الأهداف إلى جميع المستويات الإدارية بطريقة ملائمة والتأكد من القيام بتحديد مستوى المخاطر المقبولة في ضوء أهداف المنشأة (COSO, 2004, p. 3).

١/٢/٢ دور المراجعة الداخلية في تخطيط المخاطر:

١- تحديد الأهداف:

- حيث تواجه كل منشأة مخاطر متنوعة سواء كانت داخلية أو خارجية، وكشرط أساسي من أجل وجود تعريف فعال وقياس احتمالات حدوث مخاطر وتحديد أسلوب التعامل معها. حيث يجب أولًا وضع وتحديد أهداف المنشأة الرئيسية، لأن أهدافها الرئيسية ترتبط بمدى قدرتها على تحمل المخاطر، ولهذا فإن وضع وتحديد الأهداف الرئيسية للمنشأة وإيصالها بشكل ملائم لجميع المستويات الإدارية ولكل الأقسام وهو شرط أساسي لتحديد الأحداث وتقييم احتمالات حدوث المخاطر ومدى تأثيرها على أهداف المنشأة وعليه تحديد طريقة التعامل مع المخاطر(عبد العال، ٢٠٠٥، ص١٢٣).

دور المراجعة من خلال قيامها بتخطيط عملية المراجعة للتأكد من مدى اتساق الأهداف الفرعية للأقسام مع الأهداف الرئيسية للمنشأة، وكذلك التأكد من وصول جميع الأهداف إلى كل المستويات الإدارية بشكل ملائم، وأنه تم تحديد المخاطر في ضوء أهداف المنشاة. (البيجرمي، مرجع سبق ذكره، ص).

٢- تحديد الحدث:

تحدد الإدارة الأحداث المحتملة التي يمكن حدوثها وتؤثر على الوحدة الاقتصـــادية، وتحدد ما إذا كانت فرصًا، أو ما إذا كانت لها تأثير سلبي على تحقيق أهداف واستراتيجيات المنشأة، إن الأحداث السلبية تمثل مخاطر يجب تقييمها من قبل الإدارة وتحديد طرق الاستجابة لها، أما الأحداث ذات التأثير الإيجابي والتي تمثل فرصًـــا لأنها تدعم وتســـاعد المنشـــأة في تحقيق أهدافها، وعند تحديد الأحداث يجب أن ينظر إلى العوامل الداخلية والخارجية للمنشأة والتي هي مصدر الفرص والمخاطر (COSO, 2004, p. 21).

الفرص المتاحة لإدخال تغيرات وتحسينات جوهرية وهامة على إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة:

يجب على المراجعين الداخليين عند التخطيط لتنفيذ مهمة خارجية ان يؤسرا وبشكل كتابي فهمهم لأهداف ونطاق المســـئوليات الخاصـــة بالمهمة، بالإضـــافة إلى القيود الموجودة التي تؤثر على نتائج المهمة والوصول إلى ملفاتها (II 2010).

منهجية الدراسة وخطواتها الاجرائية

تستهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار مجموعة من الفروض للتعرف على تفعيل المراجعة الداخلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى قدرتها على الحد من المخاطر بها .

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

١- مجتمع الدراسة: Population

يمكن تعريف مجتمع الدراسة Population على أنه جميع المفردات التي تمثل الظاهرة موضوع الدراسة، وتشترك في صفة معينة أو أكثر، نظراً لأن الحل المناسب لأى مشكلة يجب أن يكون نابعاً من إدراك الأطراف المعنية بموضوع هذه المشكلة، حيث أنهم وحدهم القادرون على تفهم هذه المشكلة وتحليلها، لذلك يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بالبورصة المصرية.

٢- عينة الدراسة ووحدة المعاينة: Sample Study & Sampling Unit

أُجريت الدراسة الميدانية على عينة من ادارات المراجعة الداخلية بالشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد تم تحديد حجم هذه العينة على أساس أن نسبة توافر الخصائص المطلوب دراستها في مجتمع البحث ٥٠٪ ومعامل الثقة ٩٥٪ وحدود الخطأ +٥٪.

وتتمثل وحدة المعاينة في العاملين بإدارات المراجعة الداخلية بالشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بالبورصة المصرية.

ثانياً: تصميم أداة جمع البيانات (قائمة الاستقصاء):

قام الباحث في ضوء الهدف الرئيسي للدراسة وفروضها بتصميم قائمته استقصاء (استبانة)، طُبقت على عينة مكونة من ١٠٠ مفردة من العاملين بإدارات المراجعة الداخلية بالشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك لاستبيان آراء المبحوثين والكشف عن مدى وجود علاقة تأثير للمراجعة الداخلية وتقييم المخاطر ، وقد قُسمت الاستبانة الى قسمين وذلك على النحو التالي:

القسم الأول:- البيانات الشخصية (الاسم، النوع أو الجنس، مدة الخبرة، المستوى التعليمي).

القسم الثاني: أ- قياس (دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر)، ويشتمل على بعدين هما:

- **البُعد الأول** (الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة) ويتم قياسه بالعبارات من ١ إلى ٦
- **البُعد الثاني** (الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة) ويتم قياسه بالعبارات من ٧ إلى ١٤

هذا وقد اعتمد الباحث في تصميم أسئلة قائمة الاستقصاء بأن تكون في شكل عبارات يمكن من خلالها تحليل ودراسة ردود المستقصي منهم، طبقاً لمقياس ليكرت Likert Scale الخماسي، مما يمكن معه قياس استجابات أفراد العينة على قائمة الاستقصاء، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١): مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في قياس متغيرات وأبعاد الدراسة

درجة الموافقة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الترجيح الرقمي	٥	٤	٣	٢	١

وكما هو موضح بالجدول تمت الإجابة على هذه الفقرات وفق مقياس ليكرت Likert Scale التدريجي المكون من خمس فئات تتراوح بين الدرجة (١) وتعني غير موافق تماماً، حتى الدرجة (٥) وتعني موافق تماماً.

٢- اختبار الثبات والصدق الذاتي

بعد وضع قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية، تم اختبارها ميدانياً بالدراسة الاستطلاعية للعينة الأولية (Pre-Test)، باستخدام معامل ثبات الفا كرو نباخ Cronbach's Alpha، ومعامل الصدق الذاتي وذلك كما يلي:

قام الباحث بتوزيع قائمة استقصاء(استبانة) تجريبية على عينة عشوائية ميسرة، من العاملين بإدارة المراجعة المراجعة الداخلية بالشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بالبورصة المصرية وعددهم ٣٠ مفردة، وذلك للتأكد من مدى صلاحية قائمة الاستقصاء احصائياً ومنطقيتها ومدى امكانية الاعتماد على الاستبانة في جمع بيانات الدراسة الميدانية، (تم استبعاد العينة الميسرة الاستطلاعية من العينة الكلية) وقام الباحث باختبار القائمة باستخدام معامل ثبات الفا كرو نباخ Cronbach's Alpha، ومعامل الصدق الذاتي وذلك على النحو التالي:

- **اختبار ألفا كرو نباخ** Cornbrash's Alpha

رغم أن هناك أكثر من طريقة لقياس ثبات الاستبانة، إلا أن معامل ألفا كرو نباخ (α) Cornbrash's Alpha، يُعد من أكثر الأساليب الاحصائية شيوعاً واستخداماً في مجال تقييم اعتمادية مقاييس العلوم الاجتماعية وقياس الاتجاهات وأنواع السلوك المختلفة في بحوث المنظمات، حيث يحدد

هذا المعامل الدرجة التي يتمتع بها المقياس المستخدم في توفير نتائج متسقة، في ظل استخدام ادوات قياس متعددة الأسئلة **(Hair et al., 2010).**

ويأخذ معامل ألفا كرو نباخ Cornbrash's Alpha قيماً تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا كان معامل الفا كرو نباخ يقترب من أو يساوي الصفر، فهذا يعني أنه ليس هناك ثبات، وإذا ما كان معامل الفا كرو نباخ يقترب من أو يساوي الواحد الصحيح، فهذا يعني أن هناك ثبات تام، أما أذا كان معامل الفا كرو نباخ يساوي ٦٠٪ فأكثر، فهذا يعني أن هناك ثبات نسبي، وبالتالي كلما زاد هذا المعامل زاد ثبات الاستبانة وصلاحيتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها، بينما يتم حساب معامل الصدق عن طريق أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات **(مسعود ربيع & جرودي رندة، ٢٠١٧)**.

وقد استخدم الباحث برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية، الشهير اختصاراً بـــ (SPSS) الاصدار رقم ٢٦ (Statistical Package for The Social Sciences Verion .26)، للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستبانة)، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الثبات والصدق للأبعاد محل الدراسة:

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار الثبات والصدق الذاتي (ألفا كرو نباخ Cornbrash's Alpha**)**

متغيرات وأبعاد الدراسة		عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق(*)
دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر				
البُعد الأول	الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٦	٠,٧٦٢	٠,٨٧٣

(*) معامل الصدق= معامل الثبات

البُعد الثاني	الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٨	٠,٧٩٩	٠,٨٩٤
الثبات والصدق العام للاستبانة ككل			٠,٨٧٤	٠,٩٣٥

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لمخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق أنه فيما يتعلق بمعامل الثبات، تُسجل البيانات معاملات ثبات مقبولة بالنسبة لجميع أبعاد الدراسة، وللاستبيان ككل حيث تراوحت قيمة الفا كرو نباخ Alpha Cronbach's، لأبعاد الدراسة ما بين (٠,٧٥٢) كحد أدنى، و (٠,٨٣٥) كحد أعلى، وكان معامل الثبات العام للاستبيان ككل يُعادل ٠,٨٧٤، بينما تراوحت قيمة الفا كرو نباخ Alpha Cronbach's، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي قبول قائمة الاستقصاء (الاستبيان) ومدى امكانية الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، باعتبار أن أقل نسبة مقبولة لمعاملات الثبات والصدق في العلوم الاجتماعية هي ٠,٦٠.**(Joshi et al., 2010)**

وفيما يتعلق بمعامل الصدق الذاتي (الجذر التربيعي لمعامل الثبات)، يتضح أيضاً من الجدول السابق أن البيانات تسجل معاملات صدق مرتفعة بالنسبة لجميع أبعاد الدراسة، حيث تراوحت معاملات الصدق للاستبانة ما بين (٠,٨٦٧) كحد أدنى، و (٠,٩١٤) كحد أعلى، وكان معامل الصدق العام للاستبيان ككل يُعادل **٠,٩٣٥**، مما يعني صدق الاستبانة وصلاحيتها في التطبيق الميداني للدراسة، باعتبار أن أقل نسبة مقبولة لمعاملات الثبات والصدق في العلوم الاجتماعية هي٠,٦٠ **(Joshi et al., 2010)**.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن أداة الدراسة أو الاستبيان (وفقاً لاختبار ألفا كرو نباخ Cornbrash's Alpha) صالحة للاعتماد عليها كأداة لجمع بيانات الدراسة الميدانية.

٣- اختبار صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق وارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة مع البُعد الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وكذلك مدى اتساق وارتباط كل بُعد من أبعاد الاستبانة مع المتغير (المستقل أو التابع) الذي ينتمي اليه هذا البُعد، ومن ثم تحديد مدى صدق الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق الميداني، لذا قام الباحث بتوزيع استبانة تجريبية على عينة عشوائية ميسرة عددها ٣٠ مفردة (نفس العينة المستخدمة لاختبار الثبات والصدق الذاتي لمعامل ثبات الفا كرو نباخ Cronbach's Alpha). ومن ثم قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات ارتباط بيرسون (بين كل عبارة والبُعد الذي تنتمي إليه العبارة، وكذلك بين كل بُعد والمتغير -المستقل أو التابع- الذي ينتمي اليه هذا البُعد)، كما توضحه الجداول التالية:

أ- نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي (دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر)

جدول رقم (٣)

معاملات ارتباط بيرسون بين العبارات والأبعاد، وبين الأبعاد والمتغير

البُعد الأول (الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية)		البُعد الثاني (الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية)	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٣٧	٧	**٠,٣٨
٢	**٠,٥٢	٨	**٠,٤١
٣	**٠,٣٩	٩	**٠,٤٠
٤	**٠,٣٨	١٠	**٠,٤١
٥	**٠,٥٠	١١	*٠,٤٠
٦	**٠,٥٠	١٢	**٠,٢٩
		١٣	**٠,٣٢
		١٤	*٠,٢٥
ارتباط البُعد	**٠,٦٧	ارتباط البُعد	**٠,٦٢

* تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.05).
** تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01).

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لمخرجات برنامج SPSS

يتضح من بيانات الجدول السابق أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين العبارات والأبعاد المكونة للمتغير المستقل، وكذلك بين الأبعاد والمتغير المستقل ككل (دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر)، جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١ ، ٠,٠٥ مما يدل على وجود درجة ملائمة من الاتساق الداخلي بين العبارات والأبعاد، والمتغير الذي تنتمي اليه، الأمر الذي يؤكد صدق الاتساق الداخلي للمتغير المستقل وصلاحية استخدام عباراته وأبعاده للتطبيق الميداني كمقياس لدور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر.

وبناء على ما تقدم يتضح من نتائج الجدول السابق صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة)، مما يعني صلاحيتها للتطبيق الميداني على كامل عينة الدراسة.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تمت عملية التحليل الإحصائي بدايةً من التصنيف الكيفي للبيانات من خلال تفريغ قوائم الاستقصاء في جداول رقمية طبقاً لأبعاد ومتغيرات الدراسة، كما سيتم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة والمتماشية مع بيانات وأهداف الدراسة، وكذلك سوف تتم عملية اختبار الفروض الاحصائية من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for The Social Sciences Verion 26.) الشهير اختصاراً بـ (SPSS)، وهو البرنامج المناسب لمثل هذه النوعية من الدراسات، وفي ضوء ذلك اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة فيما يلي:

- **اختبار ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha**: تم استخدام هذا المقياس لتقدير معاملات الثبات (Reliability) الخاصة بأداة الدراسة، وقياس مدى ثباتها، حيث يوضح هذا المقياس مدى صلاحية قائمة الاستقصاء (الاستبانة) المستخدمة، ومدى إمكانية تطبيقها على كامل عينة الدراسة.
- **اختبار الصدق الذاتي للاستبانة Validity:** تم استخدام هذا المقياس، لتقدير معاملات صدق الاستبانة، أي لقياس مدى صدقها والتأكد من أن عبارات الاستبانة تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه، وتم حساب معامل الصدق بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات.
- **الأساليب الاحصائية الوصفية Descriptive Statistic:**

مثل التكرارات Frequencies والنسب المئوية Percentages ، والمتوسطات الحسابية Means، والانحراف المعياري Deviation Standard، حيث سيتم استخدام هذه الأساليب كأدوات للإحصاء الوصفي بهدف عرض البيانات في صورة ملخصة، وإعطاء دلالة عند إجراء التحليل والمناقشة لنتائج الدراسة، من أجل معرفة خصائص ووصف عينة الدراسة، وتحديد درجة ومستوى موافقة المبحوثين على أبعاد ومتغيرات الدراسة، كما يلي:-

- **الوسط الحسابي (Mean):** ويعتبر الوسط أو المتوسط الحسابي أحد أهم مقاييس النزعة المركزية، وسيتم استخدام هذا المؤشر لتحديد درجة ومستوى موافقة مفردات العينة على الأبعاد المكونة لمتغيرات الدراسة.

- **الانحراف المعياري (Standard Deviation):** حيث يعتبر الانحراف المعياري أحد أهم مقاييس التشتت، وسيتم استخدام هذا المؤشر لتحديد مدى انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، حيث يستخدم لقياس مدى التجانس أو التشتت بين آراء المستقصي منهم، ويزيد التجانس بين الآراء عندما يقل الانحراف المعياري ويزيد التشتت بين الآراء عندما يزيد الانحراف المعياري.
- **اختبار اعتدالية التوزيع (اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات) (Normality Test):** تم استخدام اختبار كلو مجروف – سمير نوف Kolmogorov– Smirnov لمعرفة ما اذا كانت بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي من عدمه، ومن ثم تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الاختبارات المعملية Parametric Tests ، أو الاختبارات اللامعلمية Non Parametric Tests في عملية التحليل.
- **اختبار T-Test لعينتين مستقلتين:** وهو أحد الاختبارات المعملية التي تستخدم لمقارنة المتوسطات بين مجموعتين (عينتين)، عندما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي (كما سيتضح بالفصل التالي)، مما يمكن معه استخدام هذا الاختبار لدراسة مدى وجود اختلافات (فروق) معنوية بين مجموعتين مستقلتين، وسيتم استخدام هذا الاختبار بالدراسة الحالية للكشف عن مدى وجود فروق أو اختلافات معنوية بين مفردات عينة الدراسة من حيث النوع (ذكور، اناث) وأيضاً مدة الخبرة (أقل من ٥ سنوات، ٥ سنوات فأكثر) تجاه مقاييس ومتغيرات الدراسة (دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر – تحقيق أهداف التنمية المستدامة).
- **اختبار One-Way ANOVA (اختبار التباين الأحادي):** وهو أحد الاختبارات المعملية التي تستخدم لمقارنة المتوسطات بين أكثر من مجموعتين، عندما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي (كما سيتضح بالفصل التالي)، مما يمكن معه استخدام هذا الاختبار لدراسة مدى وجود اختلافات (فروق) معنوية بين أكثر من مجموعتين، وسيتم استخدام هذا الاختبار بالدراسة الحالية للكشف عن مدى وجود فروق أو اختلافات معنوية بين مفردات عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي (بكالوريوس- ماجستير - دكتوراه)، تجاه مقاييس ومتغيرات الدراسة (دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر – تحقيق أهداف التنمية المستدامة).
- **معامل ارتباط بيرسون Person Correlation** : ويستخدم هذا الاختبار لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين (الارتباط الخطي البسيط) أو أكثر (الارتباط الخطي المتعدد)، مما يمكن معه استخدام هذا الاختبار لدراسة مدى وجود علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد ومتغيرات الدراسة، ، أيضاً يستخدم ارتباط بيرسون لاختبار صدق الاتساق الداخلي للاستبانة (كما سبق تناوله).
- **اختبار الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression** : ويستخدم هذا الاختبار لقياس أثر العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، ومن ثم امكانية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير التابع استنادًا إلى القيم الحالية للمتغيرات المستقلة أو التفسيرية.
- **برنامج Statistical Package for The Social Sciences(SPSS)**

وبغرض اجراء التحليلات الإحصائية فقد تم تفريغ البيانات المستخرجة من آراء عينة الدراسة في الحاسب الآلي بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، والذي يُعد من أشهر الأساليب الإحصائية التي تناسب طبيعة بيانات الدراسة الميدانية.

رابعاً: نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء بعض المقاييس الاحصائية الوصفية للدراسة الميدانية بغرض تحديد درجة ومستوى موافقة مفردات عينة الدراسة (المستقصى منهم) على أبعاد المتغيرات، وذلك من خلال مقارنة متوسط استجابات مفردات العينة، بالمتوسط المرجح على مقياس ليكرت الخماسي.

وتقوم فكرة الميزان التقديري لمقياس ليكرت على حساب المتوسط المرجح بأوزان الاستجابات الخمس لمقياس ليكرت، وذلك عن طريق تحويل درجات الموافقة (موافق تماماً ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق تماماً) إلى فترات، حيث طول الفترة يساوي ٠,٨٠(*)، وبالتالي فإن الفترة الأولى لقيم الوسط الحسابي تتراوح من ١ إلى أقل من ١,٨٠ (١ + ٠,٨٠) ، والفترة الثانية لقيم الوسط الحسابي تتراوح من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠ وهكذا بالنسبة لباقي الفترات، ويوضح الجدول التالي قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس ليكرت الخماسي:

جدول رقم (٤): ميزان تقديري وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	المتوسط المرجح بالأوزان	مستوى الموافقة
غير موافق تماماً	من ١ إلى ١,٧٩	منخفض جداً
غير موافق	من ١,٨٠ إلى ٢,٥٩	منخفض
محايد	من ٢,٦٠ إلى ٣,٣٩	متوسط
موافق	من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩	مرتفع
موافق تماماً	من ٤,٢٠ إلى ٥	مرتفع جداً

المصدر: (Croasmun et al., 2011)

وبناءً على ما تقدم يتناول الباحث في هذا الجزء نتائج بعض مقاييس الاحصاء الوصفي وذلك لتفسير متوسط استجابات مفردات العينة (المستقصى منهم)، وبالتالي تحديد درجة ومستوى الموافقة، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. ومن ثم قياس مدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر، ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

(*) حيث: طول الفترة = المدى ÷ عدد الفئات (عدد درجات الموافقة) = (٥ – ١) ÷ ٥ = ٠,٨٠

١- نتائج الاحصاء الوصفي ل " دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر "

ويشمل الإحصاء الوصفي للأبعاد البحثية الخاصة بالمتغير المستقل، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لمستوى " دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر"

أبعاد دور المراجعة الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
البُعد الأول: الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية	٤,٥٠	٠,١٦	موافق تماماً	١
البُعد الثاني: الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية	٤,٤٧	٠,٢٢	موافق تماماً	٢
المتوسط العام لدور المراجعة الداخلية ككل	**٤,٤٨**	**٠,١٢**	**موافق تماماً**	**-**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لمخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن معظم اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة المرتفعة على إجمالي أبعاد مقياس **"دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر"** ، وذلك بانحراف معياري قدره (٠,١٢) ، ومتوسط حسابي بلغت قيمته (٤,٤٨)، وهو ما يقابل مستوى الموافقة "المرتفع جداً" على مقياس ليكرت الخماسي لتحديد مستوى الموافقة السابق الإشارة إليه بجدول رقم ٢...، (حيث يتراوح مستوى الموافقة المرتفع جداً على مقياس ليكرت الخماسي ما بين ٤,٢٠ حتى ٥,٠٠)، مما يعطي دلالة على مدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد كان أكثر الأبعاد أهمية في الإجابة هو البُعد الأول " **الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر"**، حيث احتل هذا البُعد المرتبة الأولى بمتوسط حسابي لاجابات أفراد العينة قدره (٤,٥٠)، وانحراف معياري قدره (٠,١٦)، يليه في المرتبة الثانية البُعد الثاني " **الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية"**، حيث جاء بمتوسط اجابات لافراد العينة قدره (٤,٤٧)، وانحراف معياري قدره (٠,٢٢).

خامساً: اختبارات فروض الدراسة وتحليل النتائج

١- اختبار إعتدالية توزيع البيانات Test of Normality

قبل اختبار فروض الدراسة لابد من معرفة ما إذا كان المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي من عدمه (هل العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي أم لا ؟)، ومن ثم تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الاختبارات المعلمية Parametric Tests ، أو الاختبارات اللامعلمية Non Parametric Tests ، وفي سبيل ذلك قام الباحث باجراء اختبار كلومُجروف – سميرنوف Kolmogorov– Smirnov ، لجميع متغيرات الدراسة كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٦): نتائج إختبار إعتدالية التوزيع الاحتمالي لبيانات الدراسة باستخدام اختبار كلومُجروف – سميرنوف

متغيرات الدراسة	احصائى الإختبار	درجات الحرية	الدلالة Sig. (P.value)
المتغير المستقل: دور المراجعة الداخلية	٠,٠٧١	١٠٠	٠,٠٩٧

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لمخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة **P.value أكبر من ٠,٠٥** لجميع المتغيرات محل الدراسة، مما يعني قبول فرض العدم (القائل بأن العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي)، ورفض الفرض البديل (القائل بأن العينة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي)، وبناءً على ذلك سوف يتم الاعتماد على أحد الاختبارات المعلمية Parametric Tests في عملية اختبار الفروض وتحليل النتائج.

٢- نتائج اختبار فروض الدراسة

يقوم الباحث في هذا الجزء باختبار فروض الدراسة، وتطبيق الأساليب الإحصائية لتحديد مدى تحقق صحة هذه الفروض من عدمها، وذلك على النحو التالي:

- **نتيجة اختبار الفرض الرئيسى الأول (H_1)**

– الفرض الأول (H1): توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد قام الباحث بإختبار مدى صحة الفروض الفرعية لهذا الفرض الرئيسى، كما يلي:

- نتيجة إختبار مدى صحة الفرض الفرعي الأول (H_{11})

H_{11}: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى النوع (الجنس).

ويوضـــح الجدول التالي نتائج اختبار Independent-Samples T-Test [*] لاختبار مدى صحة الفرض الفرعي الأول(**H11**):

جدول رقم (٧) نتائج اختبار T- Test للفروق في دور المراجعة الداخلية تبعاً للنوع (الجنس)

النوع (الجنس)	المتوسط الحسابي	درجة الحرية (df)	قيمة ت (t-test)	الدلالة Sig. (P.value)
ذكور	٤,٤٨٤	٩٨	٠,١٧٧	٠,٨٦٠
إناث	٤,٤٧٩			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لمخرجات برنامج SPSS

يتضـح من الجدول السـابق أن قيمة (ت) بلغت (٠,١٧٧) وهي قيمة غير دالة عند مسـتوى (٠,٠٥) حيث أن مسـتوى الدلالة (٠,٨٦٠) أي أكبر من (٠,٠٥) مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين المبحوثين حول مدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى الجنس (الذكور والإناث)، وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعي الأول(**H11**).

- نتيجة إختبار مدى صحة الفرض الفرعي الثاني (H12)

H12: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصـــائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى مدة الخبرة.

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار Independent-Samples T- Test لاختبار مدى صحة الفرض الفرعي الثاني(**H12**):

* وفقًا لهذا الاختبار إذا كانت قيمة P-Value أقل من ٥٪، (عند درجة ثقة ٩٥٪)، فيعني ذلك رفض فرض العدم (لا توجد فروق) وقبول الفرض البديل (توجد فروق) ، أما إذا كانت قيمة P.Value أكبر من ٥٪، فيعني ذلك قبول فرض العدم (لا توجد فروق) ورفض الفرض البديل (توجد فروق).

جدول رقم (٨) نتائج اختبار T- Test للفروق في دور المراجعة الداخلية تبعاً لمدة الخبرة

مدة الخبرة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية (df)	قيمة ت (t-test)	الدلالة Sig. (P.value)
أقل من ٥ سنوات	٤,٤٩٢	٩٨	٠,٩٠٢	٠,٣٦٩
من ٥ سنوات فأكثر	٤,٤٧٠			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لمخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) بلغت (٠,٦٣٢) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥) حيث أن مستوى الدلالة (٠,٣٦٩) أي أكبر من (٠,٠٥) مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين حول مدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تُعزى إلى مدة الخبرة (المبحوثين ذوي الخبرة الأقل من ٥ سنوات، و المبحوثين ذوي الخبرة من٥ سنوات فأكثر) وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعي الثاني**(H_{12})**.

- نتيجة اختبار مدى صحة الفرض الفرعي الثالث (H_{13})

H_{13}: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى المستوى التعليمي.

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل التباين(*) لاختبار مدى صحة الفرض الفرعي الثالث **(H_{13})**:

* وفقًا لهذا الاختبار إذا كانت قيمة P-Value أقل من ٥٪، (عند درجة ثقة ٩٥٪)، فيعني ذلك رفض فرض العدم (لا توجد فروق) وقبول الفرض البديل (توجد فروق) ، أما إذا كانت قيمة P.Value أكبر من ٥٪، فيعني ذلك قبول فرض العدم (لا توجد فروق) ورفض الفرض البديل (توجد فروق).

جدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في دور المراجعة الداخلية تبعاً للمستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "F"	الدلالة Sig. (P.value)
بـيـــن المجموعـات	٠,٠١٣	٢	٠,٠٠٦	٠,٤٤٩	٠,٦٤٠
داخـل المجموعـات	١,٣٩١	٩٧	٠,٠١٤		
المـجمـــوع	١,٤٠٤	٩٩			

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لمخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "F" بلغت (٠,٤٤٩) وهي قيمة غير دالة عند مستوى (٠,٠٥) حيث أن مستوى الدلالة (٠,٦٤٠) أي أكبر من (٠,٠٥)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين حول مدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تُعزى إلى المستوى التعليمي، وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعي الثالث(**H_{13}**).

وبناءً على ما تقدم يتم رفض الفرض الأول " توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمدى أهمية دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة".

نتائج البحث :

١- يتضمن الدور الحديث للمراجعة الداخلية مجموعة من التوجهات وهي توجه إشرافي من خلال المراجعة المالية، توجه إداري من خلال مراجعة العمليات والمراجعة الإدارية، توجه رقابي من خلال فحص فعالية الرقابة الداخلية، توجه حوكمي من خلال المراجعة الاستراتيجية ومراجعة المسئوليات ومراجعة مجلس الإدارة، كما تقوم بتوفير تأكيد موضوعي عن مدى كفاءة وفعالية عملية تقييم المخاطر وإدارتها والرقابة عليها مع استمرار تقديم الاستشارات والنصائح لتطوير ذلك .

٢- الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في الشركات يساعد في التقييم الموضوعي لأداء كافة العمليات المالية والتشغيلية ، والدور الاستشاري المتمثل في تقديم النصح والمشورة والتي تهدف إلى التغلب على كافة المشاكل والمخاطر مما يترتب عليه الاستخدام الأمثل للموارد وتعظيم قيمة الشركة.

٣- تبنت المراجعة الداخلية كمهنة مدخل القيمة المضافة في أداء دورها كنشاط تأميني واستشاري للمستويات الإدارية المختلفة لتحسين مستوى الجودة في الأداء بهدف إضافة قيمة حقيقية للمنشأة من خلال الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية .

٤- إن المراجعة الداخلية هي إحدى الآليات الهامة واللازمة لحوكمة الشركات كما أنها في الوقت نفسه عنصرًا هامًا من عناصر الرقابة الداخلية، وهي عبارة عن نشاط مستقل يتم داخل الشركة بهدف مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل حماية جميع الأصول ودقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية هذا، وتكتسب المراجعة الداخلية مصداقيتها كمهنة من ثقة الجهات المستفيدة منها جودة أداء المراجعين الداخليين الذين ينتمون لها، وفي التأكيد الموضوعي الذي توفره بشأن إدارة المخاطر والرقابة، الحوكمة في المنشأة المختلفة

٥- تعتبر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر أحد أهم الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية، حيث أنها لا تقدم فقط اقتراحات تتعلق بتخفيض المخاطر الحالية التي تهدد المنشأة، بل تتوقع المخاطر المحتمل حدوثها، حيث تلعب دور أكثر فعالية في حماية المنشأة من تأثير المخاطر المختلفة وتدعم استمراريتها .

٦- المراجعة الداخلية التي يكون لها فهم عميق بالمخاطر والرقابة وتتولى تقديم المشورة لإدارة المخاطر والرقابة على كل العاملين في المنشأة، وتقديم تأكيد مستقل وموضوعي لمجلس الإدارة عن مدى كفاءة وفعالية وأنشطة إدارة المخاطر الأخرى في كل المنشأة وبذلك فإن المراجع الداخلي يستطيع كخبير استشاري أن يساهم في تهيئة بيئة المنشأة لمواجهة إدارة المخاطر من خلال تحويل نظام الرقابة الداخلية إلى نظام لرقابة المخاطر.

توصيات البحث :

١- ضرورة تطوير أداء عمل المراجعين الداخليين من خلال تبنى مبدأ المراجعة على أساس المخاطر.

٢- أهمية تبنى وبناء إطار شامل للمخاطر داخل الشركات .

٣- اهمية الإلتزام بوجود أنظمة رقابة داخلية قوية .

٤- أهمية الإلتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وأهدافها.

٥- ضرورة وأهمية تأهيل المراجعين الداخليين علميا وعمليا من خلال الدورات التدريبة وحضور المؤتمرات العلمية.

٦- ضرورة إنشاء معهد للمراجعين الداخليين تكون مهمته هي تأهيل وتدريب المراجعين الداخليين والإرتقاء بالأداء المهني لهم ، ويختص بإصدار معايير المراجعة الداخلية التي تلائم حجم وطبيعة الأنشطة داخل مصر، وإصدار المنشورات الخاصة بتنظيم القواعد والسلوك المهنية .

٧- ضرورة الإهتمام بتدريس كل المتغيرات والمستجدات المهنية على أداء مهنة المراجعة ضمن المناهج الخاصة بالمراجعة داخل كليات التجارة.

٨- ضرورة دعم إستقلالية المراجعين الداخليين من خلال الإرتقاء بالوضع التنظيمي لهم .

٩- ضرورة إستغلال الأدوار التوكيدية والإستشارية للمراجعين الداخليين في زيادة قيمة المنشأة فى تقييم المخاطر والحد منها .

توصيات لبحوث مستقبلية :

١. دراسة دور المراجعة الخارجية على أساس المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
٢. دراسة دور المراجعة الخارجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
٣. دراسة الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية على الوفاء بالمسؤولية الإجتماعية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
٤. دراسة الدور الهام للإفصاح عن مهام المراجعة الداخلية على تحقيق أهداف الإستدامة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المراجع باللغة العربية:

١- بهجت، محمد فداء (٢٠١٥)، "أهداف ومفاهيم ومعايير المراجعة الداخلية"، ندوة ديوان المراقبة العامة الثانية عشر، سبل تفعيل دور وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، الرياض، ١٧ رجب ١٤٣٦ه.
٢- مجاهد ، محمد عبدالله,(٢٠٠٦) الحصول على أنشطة المراجعة الداخلية من مصدر خارجي وأثارها على موضوعية المراجع الداخلي في ضوء بيئة التغييرات في الممارسات المهنية , مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثالث .
٣- راضي، محمد سامي، (٢٠١٢)، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية، دراسة ميدانية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢.
٤- جمعة، أحمد حلمي، (٢٠٠٩)، "الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد"، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن.
٥- نظمي، إيهاب والعزب، هاني، (٢٠١٢)، "تدقيق الحسابات الإطار النظري"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٦- عبد الرازق، سحر مصطفى محمد، (٢٠١٧)، "المراجعة الداخلية كقيمة مضافة لدعم وتفعيل استراتيجيات إدارة التكاليف في الشركات المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية تجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٦، العدد٢، ص ٥٦.
٧- سرور، عاصم محمد أحمد، (٢٠١٤)، الدور التكاملي للمحاسب الإداري والمراجع الداخلي في تفعيل الإدارة الاستراتيجية للمنشأة، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية تجارة، جمهورية مصر العربية، المجلد ١٨، العدد ٢، ص٧٩.
٨- وجدي، حامد حجازي، (٢٠١٠)، "أصول المراجعة الداخلية" مدخل علمي وعملي، دار التعليم الجامعي، جمهورية مصر العربية، ص٢٢.
٩- حسين، محمد الأمين، (٢٠١٠)، "البعد المصرفي في إدارة المخاطر"، الخرطوم، ص٧٩.

١٠- سلامة، مصطفى صالح، (٢٠١٠)، "مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية"، دار موزعون، عمان، الأردن.
١١- الخطيب، خالد راغب، (٢٠١٠)، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان.
١٢- العشماوي، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٦)، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص٢٤٧-٣٤٠.
١٣- أبو حجر، سامح رفعت، محمد، إيمان أحمد (٢٠١٤)، دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر، المؤتمر الثانوي الخامس لقسم المحاسبة، كلية تجارة، جامع القاهرة، ص١-٢٨.
١٤- محمد، سامي حسن علي، (٢٠١٥)، "نموذج مقترح لبناء محاور استراتيجية وظيفة المراجعة الداخلية بهدف إضافة قيمة للمنشأة – دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ح١٩ع٣، ص٣٢١.
١٥- القاضي ، حسين يوسف، حسين أحمد دحدوح، عصام نعمة قريظة، (٢٠٠٧)، التدقيق الداخلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.
١٦- نور الدين، أحمد قايد، (٢٠١٥)، التدقيق المحاسبي وفقًا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن..
١٧- عبد الحفيظ، إبراهيم، (٢٠٠٦)، "تطور دور المراجع تجاه الوفاء بخدمات الاستشارات بجانب خدمات التأكيد في ظل التطورات الحديثة في بيئة الممارسة المهنية – دراسة نظرية"، مجلة الدراسات التجارية، كلية تجارة، جامعة بنها، ملحق ٢٦ ، العدد٢، ص ٦٩٥.
١٨- القباني، ثناء علي، (٢٠٠٦)، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص١٣٠.
١٩- سلطان، عطية صلاح، (٢٠٠٥)، "دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق المؤسسي، جمهورية مصر العربية، ص ٣٨.
٢٠- خميس، شيماء عبد اللطيف، (٢٠١٢)، "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة المبنية على المخاطر لدعم الاستمرارية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص٤٤.
٢١- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٣)، "أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح، كمدخل لتحسين الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية – دراسة نظرية"، كلية تجارة، جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث، ص٣٢.
٢٢- عبد الحفيظ، إبراهيم، (٢٠٠٨)، "نموذج مقترح لمحددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على الأتعاب المتوقعة للمراجعة الخارجية"، دراسة ميدانية، مجلة الدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، ص٨٠٦.

٢٣- عبد اللطيف، طاع الله، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص١.
٢٤- الجندي، نهال أحمد، (٢٠٠٨)، "تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، كلية تجارة بنات، جامعة الأزهر، ص٢٧٩.
٢٥- النجار، دعاء محمد حامد، (٢٠١٣)، "إطار مقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية على أساس الخطر وأدوات إدارة التكلفة لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية تجارة، جامعة طنطا، ص٤٩.
٢٦- البيجرمى، شادي صالح، (٢٠١٠)، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص٥٥.
٢٧- مجدى، محمد سامي، (٢٠١٤)، "تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية – دراسة ميدانية"، كلية تجارة، جامعة طنطا، ص٢٢.
٢٨- مقلد، محمد محسن عوض، (٢٠١٨)، "دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بمنظمات الأعمال بهدف تدعيم مبادئ الحوكمة الشركات – دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية تجارة، جامعة بورسعيد، ص٧٢.
٢٩- عبد العال، محمد عبد الحافظ، (٢٠٠٥)، "استراتيجيات تفعيل جودة ضوابط الرقابة في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية تجارة، جامعة المنصورة، العدد٢٢، ص١٢٣.
٣٠-- ريان، عادل ريان محمد، (٢٠٠٢)، " بحوث التسويق: المبادئ والقياس والطرق "، الطبعة الأولى، أسيوط، مطبعة الصفا والمروة للنشر، ص٣٠.
٣١-- الجرجاوي، زياد علي، (٢٠١٠)، " القواعد المنهجية لبناء الاستبيان "، سلسلة أدوات البحث العلمي، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، غزة،ص٢٤٥.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bilal, Z.O, Twaffik, O.I., & Bakhit, A.K. (2018), The influence of internal auditing on effective corporate governance in the banking sector in a man. European scientific journal, 14(1), 257-271.
2. Bahattadnaryy, S. C. (2019) Energy economics, concepts, issues, markets and governance, springer nature.
3. Institute of internal auditors (IIA), (2008), International standard for professional practice of internal auditing", Florida, KSA.
4. Rezaee, Z. & R.Rilay, 2010, "financial statement froud: prevention and detection", second edition, New Jersey, John Wiley & sons, Inc.

5. Cohen, R. J., et al., (2012), Corporate reparation of non-financial leading indicators of economic performance and sustainability, accounting Horizons, vol. 26, no. 1, pp. 65-90.
6. Azeez, W., 2016, "The effect of using the internal audit function as a management training ground on the external auditor reliance decision", The accounting review, vol. 86, no. pp. 2131-2152.
7. (ERMA), (2002), Egyptian risk management association, R. 2, (www.erma-egypt.org)
8. IIA, (2010), international standards of the professional practice of internal audit, p. 38, (www.theiia.org)
9. The institute of internal auditors, 2004, The role of internal auditing in enterprise-wide risk management. www.theiia.org.
10. Arimic, 2010, A structural approach to enterprise risk management (ERM) and the requirements of ISO31000, the public risk management association, London.
11. KPMG, (2004), internal audit's roles in modern corporate governance", available at: www.kpmg.com.sg. Pp.1-8.
12. Arena, A & Azzone, G(2005), Development trand sand future prospects of internal audit", manager of auditing journal. Vol. 12. Iss. 415. P. 200.
13. (COSO) 2004, the committee of sponsoring organizations of the trade way commission, op. cit, p. 3. Integrated frame work, www.aicpa.org.

16- Hair, J. F., Jr., & William, C. B., & Barry, J. B. & Rolph. E.A. (2010). " Multivariate Data Analysis ", New Jersey: Englewood Cliffs, Prentice- Hall.

17- Joshi, V., & Malhotra, R., & Lim, J., & Ostbye, T., & Wong, M., (2010), " Validity and reliability of the expectations regarding aging (ERA-12) instrument among middle-aged Singaporeans", Ann Acad Med Singapore Journal, Vol. 39, Iss: 2, pp. 394-398.

18- Croasmun, J. T., & Ostrom, L., (2011), " Using Likert-Type Scales in the Social Sciences", Journal of Adult Education, v40 n1 p19-22 Vol. 40, Iss: 1, pp. 19-22.

Activating the role of internal audit in assessing the risks of small and medium enterprises.

Abstract:

The research aims to activate The role of internal audit in The camps for risks in small and medium enterprises.

Research methodology: the researcher used survey twins to obtain the statement necessary to tighten the applied to a sample of 100 individuals working in internal audit departments in small and medium enterprises Egyptian stock exchange.

Results : There is an effect of activating internal audit in small projects .The results of statistical analysis indicated the expected approval of the scale of the role of inland forestry in risk assessments with standard deviation of (12.0) and an arithmetic mean of (48.4) .

The researcher: believes that the role of internal audit in reducing risks in small and medium enterprises activated through the confirmatory role, which provides objective confirmation of all operations, and the advisory role, which provides advice and guidance that helps in overcoming risks, which aims to maximize the value of the establishment and develop their performance .

Key words:

Internal audit , risk management ,assurance role ,advisory role